فجأة.. وجدت الحكومة نفسها مطالبة بضخ «١٢ مليار» جنيه عدا ونقدا لصالح محدودى الدخل.. بعد أقل من شهر من الآن!!

هذه المليارات تمثل أضخم علاوة اجتماعية عرفها تاريخ العلاوات فى مصر والتى أمر بها الرئيس حسنى مبارك من اجل موظفى الدولة وعمالها فى عيد العمال، ورغم أن الحكومة كانت تعرف مسبقا أن هناك علاوة جديدة ستصرف، كانت تتوقعها وتتحسب لها وتعد لها العدة.. إلاأن ما لم تكن تعرفه أن قيمة العلاوة ستصل الى ١٢ مليار جنيه، وهو ما أوقعها فى مأزق حقيقى.. كان عليها الخروج منه بشرط ألا تقترب من محدودى الدخل!! وأصبح حالها أقرب الى رب الأسرة المطالب بسداد «١٢ مليار» جنيه لمستحقيها خلال اسابيع قليلة، وكان أمامها ثلاثة طرق .. إما الاستدانة والسحب على المكشوف من البنوك من خلال اذون الخزانة.. وهو ما كان سيؤدى لعواقب اقتصادية وخيمة تزيد من حجم الدين الداخلى .. والطريق الثانى هو طبع أوراق «بنكنوت» وكان ذلك سيؤدى إلى زيادة التضخم وإرتفاع جنونى فى الأسعار والطريق الثالث هو الأخذ من القادرين لصالح غير القادرين..بمعنى اعادة توزيع الدخل بطريقة اكثر عدلا بين المواطنين وأختارت الحكومة أن تسلك هذا الطريق مراعاة لجميع المواطنين وخاصة محدودى الدخل ..

ربما تصاحب القرارات الاخيرة.. بعض المتاعب الاقتصادية لعدد من الافراد.. لكن خبراء الاقتصاد يؤكدون ان ذلك أشبه بالأعراض الجانبية التى تصاحب العلاج الشافى من أمراض أكبر وأكثر خطورة.. كيف ذلك؟ ..

سنعرف الاجابة من اهل الاختصاص فى الاقتصاد والادارة المالية.. فى هذا التحقيق .

قرارات الزيادة الأخيرة «دواء مر».. لكن أثرها إيجابى على المدى البعيد

بثقة العلماء والعارفين بمواطن ومصادر قوة الاقتصاد المصرى يقول د. على لطفى رئيس الوزراء الاسبق واستاذ المالية العامة: حقق الاقتصاد المصرى فى العام الماضى معدلا مرتفعا للنمو تجاوزت نسبته ٧٪، ومن المتوقع أن يستمر هذا المعدل هذا العام ايضا وكذلك السنة القادمة ان لم يزد عليه، معللا ذلك بانه جاء ثمرة للتنمية واجراءاتها التى تتخذها مصر.

ومع ذلك -يضيف د.على لطفى- فقد لوحظ وجود بعض الفئات من المجتمع لم تجن ثمار هذه التنمية بالقدر الكافى ويأتى على رأسها ٣ فئات رئيسية هم الموظفون واصحاب المعاشات، ومستحقو دعم السلع الضرورية، فتقرر حصولهم على حقوقهم ومشاركتهم فى ثمار تلك التنمية.

ومن ناحية أخرى فقد شهدت الاسواق العالمية فى الأشهر الاخيرة ارتفاعات مستمرة وغير مسبوقة فى بعض السلع الغذائية، وعلى رأسها القمح والذرة وزيت الطعام.. وهو ما أثر على اسعارهما فى السوق المحلى ايضا!!

وازاء هذا الوضع- يواصل د. على لطفى قائلا: كان لابد من أن نعين هؤلاء الافراد محدودى الدخل على مواجهة هذه الزيادة العالمية، وايضا رفع مستوى معيشتهم ومشاركتهم فى ثمار التنمية، فجاء قرار الرئيس مبارك وقرر علاوة اجتماعية غير مسبوقة تمثل ٣٠٪ لكل العاملين بالدولة.

وبجانب ذلك قرر الرئيس منح علاوة ٥٠٪ اضافية لجميع العاملين بالادارة المحلية، لان مستوى حوافزهم كان ٢٥٪ فقط من المرتب فتقرر زيادته إلى ٧٥٪ لأن مرتباتهم كانت من اضعف الأجور فى الدولة، كذلك تقررت زيادة كميات السلع التموينية المدرجة على بطاقات التموين، وايضا رفع قيمة المعاشات ٢٠٪ بحد اقصى ١٠٠ جنيه شهريا.

■ سعر برميل البترول فى السوق العالمى تجاوز ١٢٠ دولارا فى حين لم تبلغ الزيادة فى سعر السوق المحلى أكثر من ٢٥٪ فقط

التأثير على الموازنة

وبحسبة بسيطة.. يقول د. على لطفى: كاستاذ للمالية العامة وجدت الدولة ان تكاليف هذه العلاوات والتحسين لأحوال محدودى الدخل سيكون فى حدود ١٢ مليار جنيه، وهنا كان السؤال.. كيف سيتم تمويل هذه المليارات؟ وما هى الموارد التى يمكن ان نستخدمها دون ان تؤثر على محدودى الدخل الذين كانوا هدفا حقيقية لتمويل العلاوة وما يترتب عليها من زيادة فى دخل المواطنين البسطاء،مطالبا الحكومة ومجلس الشعب بتحقيق هذا الهدف.. حيث أن مجلس الشعب اصبح من حقه الآن ادخال تعديلات على الموازنة العامة للدولة وفقا للصلاحيات التى الت اليه فى التعديلات الدستورية الأخيرة.

وعلى ذلك -يكمل رئيس الوزراء الاسبق- اجتمعت لجنة الخطة والموازنة وقدمت تقريرا، تضمن كيفية الحصول على الموارد من عدة مصادر مختلفة، أولها رفع اسعار الغاز الطبيعى فى الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل صناعة الصلب والاسمنت والسيراميك، وخاصة أنها صناعات تصديرية مربحة، حتى لا تقوم الصناعة المصرية بدعم المستورد الاجنبى، وهو ما سيمكننا من توفير نحو مليار و٦٠٠ مليون جنيه من هذا البند فقط.

ضرائب للاغنياء

بجانب ذلك تقرر كما يقول د. على لطفى إلغاء الاعفاء الضريبى لمشروعات المناطق الحرة وهو ماسيوفر ما يزيد عن ٦٠٠ مليون جنيه اخرى، بالاضافة الى مليار جنيه سيتم تحصيلها من فرض رسم لتنمية الموارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر المملوكة للشعب المصرى، وكانت تسلم باسعار زهيدة جدا لمصانع الاسمنت والسيراميك التى كانت تصدرها بأسعار كبيرة، بالاضافة الى مبالغ اخرى اضافية ستصل من زيادة رسوم تنمية الموارد على رخص تسيير السيارات الفاخرة واعفاء السيارات العادية حتى لا تتأثر الطبقة المتوسطة المستخدمة للسيارات الصغيرة ومتوسطة المحركات.

وفوق ذلك تمت زيادة ضرائب المبيعات على السجائر وهو ما سيوفر للدولة حصيلة تقدر بمليار و٣٠٠ الف جنيه.. إلا ان العائد الاكبر فى رأى استاذ المالية العامة الذى سيوفر ما يزيد عن ٧ مليارات و٥٠٠ مليون جنيه فإنه سيأتى من زيادة ضريبة المبيعات على بعض انواع البنزين والسولار والكيروسين، مشيرا إلى ان هذا البند وحده سيوفر نصف مقدار العبء الذى اضافته العلاوة الجديدة على الموازنة العامة للدولة، ومن موارد حقيقية لصالح جموع المواطنين ولم تضع الحكومة مليما واحدا منها فى جيبها.

٦,٥ مليون عامل

ويرى د. حمدى عبدالعظيم الرئيس السابق لأكاديمية السادات وأستاذ الاقتصاد أن الزيادة جاءت فى اطار تدبير موارد حقيقية للصرف التى قررها الرئيس مبارك لما يزيد عن ستة ملايين و٥٠٠ الف عامل، بالاضافة الى ٥٠٪ حوافز اضافية للمحليات و٢٠٪ للمعاشات بحد اقصى ١٠٠ جنيه، بجانب دعم السلع التموينية التى يتم توزيعها على البطاقات.

وكان لابد من الاختيار بين طريقين -كما يؤكد د.عبدالعظيم- لتمويل هذه الاعباء، والتى تزيد قيمتها عن ١٢ مليار جنيه، الطريق الاول يتمثل فى تحميلها على الموازنة العامة للدولة، وهو ما يعنى زيادة العجز الموجود فيها من ٨٠ مليار جنيه حاليا، لنحو ٩٤ مليارا، وذلك باصدار اذون خزانة جديدة تمثل ديونا على الحكومة، تضاف للديون المتراكمة عليها حاليا، حيث يبلغ الدين المحلى ٧٠٠ مليار جنيه يمثل ١١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى الذى لايزيد عن ٦٠٠ مليار جنيه، وهذا معناه زيادة الدين العام وهو ما سينعكس على المواطن فى صورة اعباء وديون على الموازنة العامة لن تستطيع معها القيام بتلبية احتياجات النمو.

■ د. على لطفى ■ د. حمدى عبد العظيم ■ د. نادر رياض ■ د. محمد يوسف

خبراء واساتذة الاقتصاد والمالية:

الحكومة أخذت من القادر لصالح غير القادرين وخرجت من مأزق زيادة العجز فى الموازنة

تحقيق :
احمد السرساوى

ازاء ذلك-يواصل د. عبدالعظيم- كان لابد من البحث عن موارد جديدة لا تؤثر على محدودى الدخل، وتركز على رفع الدعم عن القادرين، وخاصة عن المصانع كثيفة الاستخدام للطاقة وخاصة من الغاز الطبيعى، كمصانع الحديد والصلب، وكذلك السولار الذى يدخل كأحد مدخلات تشغيل سيارات النقل الثقيل وايضا بعض المصانع والمشروعات، ومع ذلك فإن معدلات زيادة سعرالسولار ليست كبيرة ولا تتجاوز نسبتها ٢٥٪ من قيمته والهدف من ذلك مرة أخرى عدم التأثير على اسعار وسائل النقل التى يستخدمها المواطن العادى.

تأثير إيجابى

وعلى طريقة أن الضرورات تبيح المحظورات يركز د. محمد يوسف نائب رئيس جامعةالقاهرة واستاذ المحاسبة المالية على زاوية اخرى تتعلق بما اثير حول احتمالات ارتفاع معدل التضخم نتيجة لضخ العلاوة من ناحية، ولارتفاع اسعار بعض السلع من ناحية اخرى قائلا: بالعكس فإن تغير معدلات الاسعار سيقابله انتاج اكبر لامتصاص هذا التضخم، خاصة مع ارتفاع معدلات التنمية حاليا والتى تزيد عن ٧٪، مما سيعمل على التخفيف من حدة هذا التضخم بل وربما تفادى اثاره.

ويوضح أن حزمة او مجموعة القرارات المتعلقة بزيادة اسعار بعض السلع والتى تم اتخاذها مؤخرا ستعمل على تخفيف حدة العجز فى الموازنة العامة للدولة والذى وصل لنحو ٨٠ مليار جنيه، بسبب زيادة قيمة الموارد الموجهة للدعم والتى تصل لنحو ١٢٨ مليار جنيه تمثل اكثر من ثلثى قيمة الموازنة العامة، وهو رقم كان مرشحا للزيادة فى المستقبل لو لم تتخذ هذه القرارات.

ويضرب مثالا على ذلك بان سعر برميل البترول فى السوق العالمى وصل لما يقترب من ١٢٠ دولارا بعد ان كان سعره فى العام الماضى اقل من النصف اى ما لا يتجاوز ٦٠ دولارا فقط، فى حين بلغت الزيادة فى اسعار البنزين فى السوق المحلى ٢٥٪ فقط، اى ربع ثمنه القديم وليس اكثر من النصف كما حدث للمواطن الاوروبى، فى الوقت الذى تصل فيه قيمة دعم الطاقة فى مصر ٦٣ مليار جنيه سنويا رغم مضاعفة اسعاره فى السوق العالمى!!

الاسعار العالمية

اما الخبير الاقتصادى د.عبدالرحمن صبرى استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة فيرى أن نسبة التضخم الناتجة عن العلاوة وقرارات زيادة اسعار بعض السلع ربما تكون ضارة لو اثرت على حجم الاستثمارات الخارجية وزيادة فرص العمل، وربما تكون مفيدة عندما تدفع المواطنين للادخار وبالتالى زيادة معدلات الاقراض من البنوك لتمويل المشروعات الجديدة، وهو ما يؤدى لمزيد من النمو وهو ما يصب فى النهاية لصالح الاقتصاد القومى ولصالح المواطن على حد سواء.

فى حين يرى د. نادر رياض رئيس لجنة الصناعة والطاقة بجمعية رجال الاعمال المصريين انه يجب التوسع فى تحرير التجارة والاسعار لتصبح خاضعة لنظام التسعير فى البورصات العالمية، سواء فى القمح او الكهرباء، ومقابل ذلك سيتم رفع الاجور لتتساوى مع المعدلات العالمية ايضا، موضحا أن ذلك سيؤدى إلى رفع مستوى الافراد خاصة من محدودى الدخل، وخاصة الفئات التى لن تصلها العلاوات الحكومية، وعلى رأسهم الفلاحون وعمال المنازل، مشيرا الى ان متوسط دخل الفرد فى مصر الذى تعلنه المؤسسات الدولية وهو ألف و٢٠٠ دولار شهريا، هو متوسط للدخول تم حسابه على اساس اجمالى الدخل القومى مقسما على عدد السكان، والافضل هو تقسيم مستويات الدخل الى شرائح، وتتم محاسبة كل شريحة بأسعار متفاوتة للسلع والخدمات وفقا لقدراتها، وهو ما حاولت القرارات الاخيرة السير فى اتجاهه.

نواب البرلمان:

تمويل العلاوة من موارد حقيقية أفضل من طبع البنكنوت

«اجمع أعضاء ثلاث لجان بمجلس الشعب والشورى «الخطة والاقتصادية والصناعة» على ان القرار الذى اتخذته الحكومة ووافق عليه المجلس بزيادة أسعار بعض السلع يعد الخيار الوحيد لتوفير مبالغ مالية لصرف العلاوة الاجتماعية بنسبة ٣٠٪ التى اقرها الرئيس مؤخرا.. وأوضحوا أن أى حلول أخرى كطبع البنكنوت كان من شأنها زيادة أسعار جميع السلع والخدمات بشكل لا يمكن السيطرة عليه».

تحقيق :
محمد سعيد
أحمد ممدوح

محمد نجيب وكيل لجنة الخطة بمجلس الشعب يبرر القرار الأخير بزيادة أسعار بعض السلع.. بأنه الخيار الوحيد لتدبير مبالغ مالية من موارد حقيقية لصرف العلاوة الاجتماعية الأخيرة، مؤكدا ان قرار الرئيس بصرف العلاوة بدء من شهر مايو الحالى وضع الحكومة فى مأزق للبحث عن مصادر تمويل تضيف المبالغ المالية المخصصة للعلاوة إلى الموازنة الحالية والتى تنتهى الشهر القادم.

ضعف القدرة الشرائية

وأكد قدرى عبدالحليم وكيل لجنة الخطة بالمجلس ان أحد الإجراءات التى كانت مطروحة أمام الحكومة هو «طبع نقود»، موضحا ان هذا الإجراء يؤدى إلى ضعف القوة الشرائية للجنيه وزيادة الأسعار، وهذا الإجراء يتنافى مع توجيهات الرئيس بتوفير المبالغ المالية المخصصة للعلاوة من موارد حقيقية.

وقال «قدرى» ان القرار الأخير بزيادة الأسعار لن يؤثر على محدودى الدخل حيث تم استقطاع جزء من الدعم الموجه للمواد البترولية وتخصيصه للطبقات الأكثر احتياجا.

ويرى ممدوح حسنى وكيل لجنة الصناعة بمجلس الشعب ان هذه التعديلات جاءت واقعية حيث ان المنتجات البترولية تباع عندنا بأرخص سعر فى العالم، فكان من الضرورى تحريك أسعارها حتى نعطى جزء من خسارة الهيئة العامة للبترول نتيجة دعم تلك المواد والذى يبلغ ٦٣ مليارا فى الموازنة الجديدة.

إجراءات قصيرة الأجل

وقال د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ان المجلس عندما حدد الموارد اللازمة لتدبير زيادة العلاوة الاجتماعية راعى شروطا اقتصادية أساسية فى مقدمتها ان تكون الإجراءات قصيرة الأجل بحيث يتم توفير موارد مالية فورية لصرف العلاوة الجديدة للموظفين فى شهرى مايو ويونيو، وقال ان البحث عن موارد العلاوة كان مشروطا بثلاثة عوامل أولها ان تكون الموارد «حقيقية» حتى نتلافى أية زيادات فى الدين العام أو حدوث عجز فى الموازنة العامة للدولة، والثانى ألا تؤثر تلك الموارد على معدلات النمو الاقتصادى وأخيرا ألا تتسبب فى الالتفاف حول الزيادة المقررة للعلاوة وسلب ما حصل عليه الموظفون من زيادة فى المرتبات، مؤكدا ان جميع الإجراءات التى أقرها المجلس حققت تلك الشروط.

ونفى د. السعيد ما يردده البعض بأن الزيادة فى أسعار البنزين والسولار والسجائر «ستلتهم» العلاوة الجديدة، وطالب الحكومة بتشديد الرقابة على الأسواق من خلال جمعيات حماية المستهلك للسيطرة على الأسعار وعدم استغلال التجار لزيادة العلاوة فى رفع الأسعار.

تغطية نفقات العلاوة

وقالت د. يمن الحماقى وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى ان دعم المواد البترولية بلغ ٦٣ مليار جنيه أى ضعف ميزانية التربية والتعليم. وأكدت ان جميع الإجراءات التى حددها المجلس لتمويل الزيادة فى العلاوة كفيلة بألا تؤثر على محدودى الدخل وأتاحت مؤشرات اقتصادية قوية تواجه متطلبات التنمية ودعم الفقراء.

وأكد مصطفى السلاب وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ان اللجوء لزيادة أسعار البنزين والسولار والسجائر وفرض ضرائب على المدارس والجامعات الخاصة ومصانع المناطق الحرة يعد أفضل الطرق لتمويل الزيادة فى العلاوة دون المساس بمحدودى الدخل موضحا ان أية حلول أخرى لها اثارها السلبية حيث انها ستقتصر على امرين الأول اللجوء للاقتراض الداخلى من الودائع الموجودة فى البنوك أو اللجوء للاقتراض الخارجى وفى كلتا الحالتين سيزداد عجز الموازنة والدين العام أما الثانى فيتمثل فى استقطاع جزء من المخصصات المالية المقررة للمشروعات الاستثمارية الخدمية مثل مشروعات الصرف الصحى وإنشاء المدارس والمستشفيات وهو أمر مرفوض لأنه سيؤثر على محدودى الدخل.

■ د. مصطفى السعيد ■ مصطفى السلاب ■ ممدوح حسنى ■ د. يمن الحماقى

جريدة اخبار اليوم (صفحة ٣) ٢٠٠٨/٥/١٠